

حماية البيئة في الجزائر: سياسات ومؤسسات

يحي جعفري*

Résumé:

Toutes les nations sont aujourd'hui mobilisées pour la protection de l'environnement pour le mieux de la planète, et les états sont entraînés de coopérer pour sauver l'univers car l'enjeu dépasse l'étape écologique à l'aspect économique. C'est-à-dire l'fait de la protection de l'environnement sur les économies nationales et l'économie mondiale, c'est la problématique qu'on va étudier.

* باحث وإطار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجزائر.

ملخص:

لم تكن الأمم في أي وقت من تاريخ العالم على استعداد للتحرك والتعاون لحماية كوكبنا من الأخطار المحدقة به، كاستعدادها اليوم. ولم تعترف من قبل بالدور البالغ الضخامة الذي تؤديه حماية البيئة ومردود ذلك على التنمية الاقتصادية مثل اعترافها في الوقت الراهن، حيث يشهد العالم تسابقاً محموماً نحو حماية البيئة والمحافظة عليها في ظل استمرار الصراع ذاته على اقتسام مناطق النفوذ الاقتصادية، ولكن بشروط الحفاظ على البيئة والمحيط. والجزائر لا تستثنى من هذا حيث تخوض هذه المعركة وتشهد موازنة وبحثاً حقيقياً عن التوازن بين الإنتاج المستهلك من مختلف

الوحدات وكمية النفايات المنتجة وأماكن إعدامها أو تحويلها لدورة اقتصادية وبيئية أخرى. لكن يظل هذا الاهتمام قاصراً بالنظر لعمق المشكلة ما لم يترجم إلى سياسات فاعله ومؤسسات قائمة في ظل التعاون الإقليمي والدولي لخدمة هذا الهدف؛ لأن المشاكل البيئية لا تعترف بالحدود السياسية، وهذا ما سنعالجه في بحثنا هذا من خلال التطرق إلى جدلية البيئة والتنمية عامة وأهم الفاعلين في مجال البيئة دولياً لنصل إلى محاولة فهم وتشخيص المشكلة البيئية في الجزائر، والإستراتيجية المتبناة لمعالجة هذه الإشكالية من خلال المؤسسات والسياسات التي أقامتها الجزائر كمطلق تأسيسي للتنمية المستدامة.

مقدمة:

تواجه الجزائر أزمة بيئية كبرى تخل بالصحة والسلامة العمومية، مما يهدد فرصة الأجيال الصاعدة في الحصول على الموارد الضرورية لتلبية حاجياتهم الاجتماعية والإقتصادية، رغم الثروات الطبيعية التي يمكن تقديرها والاستثمارات المكثفة في رأسمال البشري والمادي فإنه من الواضح أن أسباب الأزمة الإيكولوجية الصعبة الأساسية التي تعيشها البلاد هي أساسا ذات طابع مؤسسي، وهنا تبرز الدروس المستخلصة من تحليل أسباب وعوامل الأزمة الإقتصادية في خطورة واتساع المشاكل البيئية والتي تمس صحة وسلامة السكان، الإنتاجية واستدامة رأسمال الطبيعي، فعالية استعمال الموارد وتنافسية الإقتصاد بصفة عامة والبيئة الجهوية منها والعامّة وللتموقع ضمن منطقة التنمية المستدامة كان من الضروري للجزائر أن تشرع في بناء استراتيجية وطنية للبيئة تمتد لسنوات عدة. وعليه سنعتمد في دراستنا هذه إلى بحث جدلية التنمية والبيئة عامة ووضع ذلك في الجزائر خاصة من خلال المؤسسات القائمة والسياسات المنتهجة، وكل ذلك في إطار المنظومة التشريعية التي تحكم هذا المجال، أو تلك الفضاءات من الإتفاقات والإتفاقيات الدولية التي تنتمي إليها منتهين إلى جملة من النتائج والتوصيات.

1- أساس الجدلية:

شهد القرن العشرين الإهتمام بالنمو الإقتصادي في البلدان المتقدمة والتنمية الإقتصادية في البلدان النامية وكناتج لهذا وذاك ظهر مصطلح البيئة التي غدت حمايتها مطلباً إنسانياً على مستوى الأفراد والجماعات والمنظمات والأحزاب ومختلف السلطات والهيئات وهو الأمر الذي فرض

نفسه ليكون هما وطنيا وقوميا حيث لا تخلو أي دولة من وزارة أو هيئة أو وكالة تهتم بالبيئة، وتتبنى السياسات والبرامج التي تضع هذه الحماية موضع التنفيذ. كل ذلك مع التفكير في إيجاد أفضل السبل لتوفير الكم اللازم من المال لتغطية ذلك وكذا إيجاد التشريعات الكفيلة باتجاه إضفاء الإلزام على وسائل حمايتها أو تجريم الظواهر المضرة بمكوناتها. وأخيرا أصبحت حماية البيئة مطلباً تتبناه الأمم المتحدة التي أنشأت وكالة متخصصة لهذا الغرض (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) إضافة إلى العديد من المؤسسات الدولية الأخرى التي تتبنى نفس الهدف.

وهكذا سار كل من مطلب حماية البيئة ومطلب التنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب إلى النصف الثاني من القرن العشرين، بعدما كان خيار النمو الاقتصادي في النصف الأول منه مطلباً أحادياً بامتياز، حيث تحققت منجزات كبيرة. وإثر ذلك بدأت تتفاقم المشاكل البيئية وبدأ مطلب حمايتها يصطدم بمطلب التنمية الاقتصادية ليواجه العالم الآثار المدمرة للمعارك الصامتة بين البيئة والتنمية، ومع تطور ذلك رأى البعض أن الخطر يهدد البشرية جميعاً وتبدى ذلك في ظواهر عدة منها¹:

- صاحبت منجزات التنمية الاقتصادية، ظاهرة الانفجار السكاني، حيث يعتبر النسق السكاني الجديد تاريخياً هو المسؤول على التحول في النسق الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث في البلدان الغربية، وفي التطورات التي طرأت على هذا النسق في اتجاه تحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية

¹ محمد عبد البديع - اقتصاد حماية البيئة - دار الأمين للنشر و التوزيع - مصر -

وهو ما نذهب إليه الدكتور نادية فرح² حيث تحتاج الزيادة في عدد السكان إلى المزيد من الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد لهؤلاء السكان فيزيد الضغط على الموارد الطبيعية مما يجعل ظاهرة التلوث تتفاقم أيضا جراء مخلفات الإنتاج والإستهلاك لتعود على البيئة بالعديد من الملوثات؛

- رغم ما نتجزه التنمية الاقتصادية من تحسن على أكثر من صعيد إلا أن ضغطها على المواد الخام وبشكل متتالي يجعل نقص الغذاء نتيجة لما أدت إليه برامج التنمية من تزايد مطرد في عدد السكان؛

- اضطراب توازن البيئة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث اللذين يتفاقمان جراء تزايد معدلات النمو الاقتصادي، حيث نسجل انقراض الحيوان، وتقلص الغابات، واختفاء المراعي، والزحف العمراني، ارتفاع مستوى المياه الجوفية، ارتفاع حرارة الأرض..... إلخ.

- بروز ظاهرة تضخم حجم المدن والهجرة إليها نتيجة التحول إلى التصنيع على حساب النشاطات الأخرى (الزراعة). كل ذلك أدى إلى الضغط على مرافق المياه والصرف الصحي، وسائر الخدمات من التعليم، الصحة والإسكان، مما يترتب عليه مزيد من الضوضاء، الإزدحام، تقلص المساحات الخضراء بالمدن ويعتبر كل ذلك من الظواهر السلبية للتنمية الاقتصادية.

- يعتبر نمو اقتصاديات الرفاهية يشكل ضغطا متزايدا على البيئة فيما تقتضيه من استخدام التقنية المتقدمة التي تستنزف الموارد النادرة. وتطلق الانبعاثات الخطيرة على الغلاف الجوي والكائنات الحية، فضلا عن تكثيف

² نادية فرح، السكان و التنمية في مصر، مكتبة الأسرة، القاهرة 2005 ص 20.

استخدام الطاقة سواء في القطاع العائلي أو الميادين الحكومية حيث أوضحت النزعة المادية للحياة المعاصرة لا تتقبل بحال أن يكون الهدف من الرفاهية الإقتصادية هو القناعة أو الزهد، حيث على الجانب الآخر تلاحظ التطلع المستمر إلى المستويات العليا من الرفاهية التي لا تتحقق إلا بالمبادلات العالية للنمو الإقتصادي.

- طور التضخم المشاهد للنشاط الصناعي حركة النقل بشكل مدهش مما أدى إلى استخدام مكثف للطاقة، وهو ما أدى إلى استنزاف خطير لمصادرها، حيث غدا الرصيد المتاح من هذا المصدر مهددا بالنضوب في مدى قرن من الزمن على أفضل التقديرات إذا استمر معدل الاستخدام على ما هو جاري عليه اليوم³.

2- علاقة المشاكل البيئية بالنمو الإقتصادي: إذا كانت الدول تسعى إلى زيادة معدلات نمو إقتصادياتها لينعكس ذلك على دخلها ومن ثمة على دخول أفرادها فإن لهذه الدخول علاقة مباشرة بالمشاكل البيئية نجمها فيما يلي:

- تقل بعض المشاكل بزيادة الدخل مثل (كميات مياه الشرب، الكهرباء، الصرف الصحي.... إلخ)؛

- تزداد بعض المشكلات سوءا في بداية الأمر ولا تثبت أن تتحسن مع ارتفاع الدخل مثل (تلوث المياه، الهواء، إزالة الغابات)؛ وهذا بوجود برنامج يتضمن تخصيص أمثل للموارد الإضافية لمعالجة المشكلات البيئية؛

³ محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر 2003 ص 290.

- تتزايد بعض المشكلات البيئية مع ارتفاع الدخل مثل (انبعاث أكاسيد الكربون والنيتروجين، والمخلفات المختلفة من الغازات الصوبية..... إلخ).
في ضوء هذا التصور للجدلية وفي ظل اتجاهات الإنتاجية الحالية وما يقابلها من زيادات سكانية متوقعة، فإن إنتاج البلدان النامية سوف يزيد نمو ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن بحلول عام 2030 م. وسوف يرتفع إنتاج البلدان الصناعية ارتفاعاً أبطأ، ولكنه يتضاعف مرتين على الأقل على مدى هذه الفترة. أي أن الإنتاج العالمي سوف يعادل ثلاث مرات ما هو عليه الآن⁴ في الفترة نفسها؛

إذن لو قدر لتلوث البيئة وتدهورها أن يرتفع ارتفاعاً يجاري ارتفاع الإنتاج فسوف يؤدي ذلك إلى تلوث بيئي مفرغ، وسوف يتعرض عشرات الملايين للمرض أو الموت في كل يوم نتيجة الوضع البيئي السيئ لتحل النظرة التشاؤمية القائلة بتلوث البيئة ونهاية العالم؛ حيث يرى أستاذ الفلسفة والكونيات⁵ جون ليزلي أن الجنس البشري ينزلق بسرعة إلى هاوية الفناء والإنقراض بسبب شهوته للتقدم التكنولوجي والسباق النووي، والتجارب الفيزيائية شديدة الطموح التي تكاد تتسف الغلاف الجوي من حوله. ويستمد رأيه من نظرية العالم براندون كارتز (جدلية يوم القيامة) والتي تستند في حجتها إلى أن الإنسان يظن خطأ أنه سيعيش لقرون كثيرة قادمة وأنه سيستطيع بتقديمه العلمي الرفيع غزو كواكب أخرى إذا ضاقت به الأرض، ولكن هذا الحلم لن يتحقق، فهناك أسباب كثيرة ومخاطر جمة تهدد بفناء

⁴ البنك الدولي، تقرير التنمية والبيئة، 1999 ص56.

⁵ جون ليزلي - The End of the WORLD - نهاية العالم 2006 ص171 .

الجنس البشري في نهاية هذا القرن حيث يبلغ تعداد سكان المعمورة يومها 12 مليار إنسان يعيشون على الأرض وكلهم وشك الموت، إما بسبب ضياع طبقة الأوزون أو بسبب تسمم بيئي، أو من آثار حرب نووية، أو تجارب جرثومية. بالإضافة إلى انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وبداية ظهور عصر جليدي، وتغير مناخ الكرة الأرضية، وغزو المذنبات والنجوم المستمرة، إضافة إلى مشاكل من صنع الإنسان مثل عدم الرغبة في الإنجاب وتربية الأولاد علاوة على الثورة الجارية في الهندسة الوراثية وكذا البدائل الوراثية التي يعكف العلماء على محاولة إنتاجها واستخلاصها في جامعات العالم وتسويقها بعد ذلك في أسواق العالم وغير ذلك من المخاطر البيئية التي تهدد الجنس البشري والبيئة من حوله بسبب الفساد والتلوث.

3- التنمية المستدامة الوصفة المطلوبة :

كان حصاد التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين، مجموعة نظريات تتالت واحدة تلو الأخرى. شملت كل من نظرية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن، ونظرية نادي روما، ونظرية التنمية المتواصلة أو المطردة أو المستدامة...إلخ. حيث إنتهى الجدل حول هذا الموضوع ببلوغ فترة السبعينيات ليظهر مفهوم جديد أطلق عليه Sustainable Development ترجم فيما بعد إلى التنمية المستدامة في الغالب⁶ حيث يرجع الفضل إلى نادي روما في إخراج هذا المفهوم زمن ظهور نظرية حدود النمو 1972 وذلك ما يلاحظ سواء من دراسة

⁶ ابراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق 1985 ص37.

ماساسوشيس للتكنولوجيا (MIT)⁷ أو ما يفهم من بول باران حينما قام بتحليل التطور الحاصل في المجتمع الهندي على صعيد التنظير الإقتصادي⁸ وعلى صعيد التعريف لا يوجد موضوع حظي بتعدد التعاريف كما هو الشأن بالنسبة للتنمية عموما والمستديمة منها خصوصا. وأفضل هذه التعاريف ذلك الذي حدده مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في ريودي جانيرو عام 1992 والذي يقضي " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية"⁹. تلك التنمية التي تأتي حقا مشروعا للأجيال الحاضرة دون الإضرار بحق الأجيال القادمة، لذلك لا بد من وقف التدهور الحاصل للبيئة ومكوناتها.

أ - أسباب التدهور البيئي وجهاته :

- أ - 1. أسباب التدهور البيئي : إن الأسباب المؤدية إلى التدهور البيئي كثيرة نجلها في :
- إساءة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة نتيجة الانفجار السكاني، التقدم التقني والرفاهية.
- عدم الفعالية في استخدام الموارد الطبيعية.
- ضعف الاستثمار في مجال حماية البيئة.
- إهمال دور الفئات المجتمعية من تربية وتعليم وتثقيف وإعلام.... إلخ.

⁷ ابراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق 1985 ص110.

⁸ حسين فتح الله، التنمية المستقلة، دراسة مقارنة، القاهرة 2004 ص37.

⁹ عثمان يعقوب محمد، إستدامة التنمية في إفريقيا، جامعة أم درمان، الخرطوم 2005 ص86.

أ - 2. جهات التدهور البيئي: هناك جهات وفئات تقف وراء التلوث البيئي وهي إجمالاً تتمثل في:

- الدول الصناعية الكبرى: حيث تشكل 20% من سكان العالم وتستهلك 86% من ألمنيوم العالم و81% من الورق و80% من الحديد و76% من الخشب¹⁰؛

- الدول الفقيرة: نتيجة السلوكات المدمرة بسبب الأمية من صيد جائر وقطع للغابات واستعمال غير علمي للنفايات؛

- المدن: نتيجة العمران العشوائي، انتشار الجرائم...إلخ؛

- النساء: باعتبارهن المسؤولات عن النفايات المنزلية حيث تشير الإحصائيات إلى تعرض 700 ألف امرأة وطفل للتلوث داخل المنازل بسبب الدخان المنبعث نتيجة الطهي أو التدخين.

ب- أساليب مواجهة التدهور البيئي:

تنقسم أساليب حماية البيئة ومكافحة التلوث إلى قسمين:

ب- 1. الأساليب الإقتصادية: لأنه طالما أن الإخلال بالبيئة سببه التنمية غير المتوازنة فلا بد أن يعمل التوازن الإقتصادي في صالح التوازن البيئي ويمكن أن تلخص أهم الأساليب الإقتصادية في: الكفاءة، الضريبة، المساومة.

ب- 2. الأساليب التنظيمية: ونلخصها في عنصرين هما: الوسائل الفنية من (التقنية، التحسين...) والتشريع البيئي ليأتي ذلك في مواجهة التدهور البيئي.

¹⁰ زينب صالح الأشوح - الاطراد و البيئة - دار غريب - القاهرة- 2003 ص17.

الصارخة والمختلفة للبيئة بحيث الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية أصبحت مهددة بالإنقراض، بل يوشك الكوكب كله أن يصبح غير مؤهل للحياة عليه.

4- ظهور القانون الدولي للبيئة:

مع تزايد النشاط الصناعي والتقدم التقني وتحرير التجارة الخارجية ومع الأخطار التي تهدد البيئة جراء هذه العوامل ظهر قانون دولي جديد إنظم إلى منظومة التشريع العالمية لحماية البيئة وهو عبارة عن مجموع الإتفاقيات والإتفاقات والبروتوكولات والتوصيات الدولية وجميع الأعمال والتنظيمات العالمية التي تصب في وعاء حماية البيئة¹¹ والمتعلقة بجميع عناصرها بما فيها النشاطات الخطيرة على الحياة البشرية مثل حركة النفايات الخطيرة، الإشعاعية، الكيميائية، البيولوجية... إلخ.

4-1 اهتمامات القانون الدولي للبيئة: يهتم القانون الدولي للبيئة بكل ما من شأنه حماية البيئة مثل مكافحة التلوث، حماية الوسط البحري، حماية الموارد الحية وغير الحية في إطار التنمية المستدامة والاستخدام العقلاني للموارد، مراقبة المواد والنشاطات الخطيرة، المحافظة على التراث العالمي الطبيعي... إلخ.

ولتحقيق هذه المهام لابد من مراعاة المبادئ الآتية:

- حماية البيئة واجب يقع على عاتق كل دولة ويجب تكريس ذلك في تشريعاتها الداخلية؛

¹¹ رشاد عارف السيد - القانون الدولي العام - جامعة الشارقة 2001 ص 35.

- التعاون الدولي من أجل حماية البيئة : ذلك أن الخطر الذي يهددها عابر للحدود مخترق للفضاءات والمحيطات؛
- إعلام الدول التي يمكن أن تتعرض للخطر وتقديم المساعدات لها؛
- الحيطه والحذر : إنجاز شبكة توقعية للمخاطر البيئية المحتملة؛
- استحداث ضرائب ورسوم على بعض الأنشطة مما يسمح بإبقاء التلوث في حدود معدلاته الدنيا.

4-2 عولمة الحلول والتكتلات في مواجهة عولمة المشاكل البيئية:

طالما أن الأخطار البيئية لا تعترف بالحدود فعلى السياسات والوسائل أن لا تعترف بالحدود بل تتعداها إلى التأطير العالمي والتعاون الدولي، وهذا ما يضمه مختلف الفاعلين المتدخلين لحماية البيئة. فنجد المنظمات الحكومية الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة ONU، لجنة التنمية المستدامة CDD، برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE، الوكالة الدولية للطاقة الذرية AIEA، المنظمة العالمية للصحة OMS، منظمة الرصد الجوي العالمي OMM، المنظمة البحرية الدولية OMI، الصندوق العالمي للبيئة FEM، منظمة التغذية والفلاحة FAO. كما نجد منظمات حكومية جهوية تتمثل في اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا، المجلس الأوروبي CE، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، اتفاق التبادل الحر لشمال أمريكا ALENA، ومنظمات أخرى غير حكومية مثل الاتحاد العالمي لحماية البيئة UICN، الصندوق العالمي للطبيعة WWF. وهناك مجموعة من المنظمات منها اتفاقية واشنطن حول التجارة غير الشرعية 1973 CITES، اتفاقية

1985 لحماية الأزون، اتفاقية بال 1989 حول حركة النفايات الخطيرة، بروتوكول كيوتو 1997 المتعلق بالتغيرات المناخية، اتفاقية روتردام المبرمة في إطار الأمم المتحدة 1998، بالإضافة إلى الكثير من النصوص والاتفاقيات التي صدرت ولا تزال إلى يومنا هذا.

4-3 التزامات السلطات العمومية:

نظرا لتبني السلطات العمومية خيار التنمية الاقتصادية في الحفاظ على البيئة، من خلال المخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة الذي يحدد المعالم الكبرى لحماية البيئة في الجزائر والذي يمكن تلخيصه في أربعة محاور:

- تحسين المستوى الصحي والمعيشي؛
- حماية وتحسين مردودية الرأسمال الطبيعي؛
- التقليل من الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة على المنافسة؛
- حماية البيئة.

أ- المنظومة القانونية لحماية البيئة في الجزائر:

شكل تدعيم الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة إحدى الأولويات للفترة 2000-2005 بالنظر للعديد من القوانين والنصوص التنظيمية التي صدرت خلال هذه الفترة. ومن بينها نذكر القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة الصادر في 19-07-2003 والقانون 20/01 المتعلق بتسيير ومراقبة القضاء على النفايات الصادر في 2001، القانون 90/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي المؤرخ في 1998، المرسوم 78/90 المتعلق بدراسة الآثار على البيئة المؤرخ في 27-02-1990، والرسوم 97/90 والمتضمن نقل المواد الخطيرة الصادر في 1990،

والمرسوم 68/93 المتعلق بكيفية تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة الصادر في 01-03-1993 لتطبيق المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 وكذا المرسوم 279/94 المتعلق بتنظيم مكافحة التلوث البحري وكذا المرسوم التنفيذي 3/02 المتعلق بنفايات الأغلفة والمرسوم التنفيذي 409/04 المتعلق بنقل النفايات الخطيرة والمرسوم 444/05 لمتضمن إنشاء الجائزة الوطنية لحماية البيئة الصادر في 14-11-2005.

ب الوسائل المالية:

بدأت الإعتمادات المالية المرصودة لصالح البيئة منذ 1980 وتوالت في الصعود إلى غاية سنة 2000. كما عرفت بعض الفتور خلال الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد غير أنها سرعان ما عاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة والجدول أدناه يبين الإعتمادات المالية.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
الإعتمادات المخصصة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة م (دج)	523285	572377	702436	742694	749551

بيانات من وزارة البيئة وهيئة الإقليم - الجزائر، تقرير وضع البيئة 2006. كما نلاحظ اتجاه السلطات العمومية نحو استحداث الجباية البيئية حيث تم اتخاذ التدابير الجبائية من خلال أحكام قوانين المالية للسنوات 2006/2000 ويتعلق الأمر بالرسوم على النفايات الصلبة، المواد السائلة الصناعية، وبصفة عامة على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة (الرسم على النفايات المنزلية، الرسم الابتدائي على تخزين النفايات الصناعية الخطيرة).

4-4 مخططات وبرامج النشاطات من أجل حماية البيئة في الجزائر:

أ - المخططات: اتخذت السلطات العمومية مجموعة المخططات تنقسم إلى قسمين:

- مخططات على المستوى القصير
- مخططات على المستوى المتوسط
- ب - البرامج : استحدثت السلطات العمومية مجموعة برامج منها :
 - البرامج الوطنية من أجل تسيير النفايات:
 - البرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة؛
 - البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات.
- ج - البرامج ضد التلوث الصناعي: ويمكن إدراج برنامجين مهنيين في هذا الشق:

- برنامج ضد التلوث في المناطق الحارة والمراكز الصناعية؛
 - برنامج أولي لمكافحة التلوث.
- نلاحظ أن كل هذه المخططات والبرامج تتكفل بوضعها وتنفيذها مجموعة من الأطر التي تساهم في توجيه وتنظيم هذا القطاع تتمثل في المؤسسات، وتنقسم إلى قسمين:

4-5 مؤسسات التسيير: يأتي على رأس هذه المؤسسات وزارة البيئة والسياحة وهيئة الإقليم التي حددت مهامها بالمرسوم 01/01 المؤرخ في 07-01-2001 والمتمثل أساسا في متابعة ومراقبة وضعية البيئة، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الموارد، ووضع استراتيجية للتكفل بالمشاكل البيئية، وضع برامج عمل من أجل ترقية النشاطات التوعوية والتربوية والإعلامية حول البيئة بالتعاون مع مختلف القطاعات الأخرى بما فيها

المجتمع المدني كما نسجل الدور الذي منحه القانون للجماعات المحلية من خلال ضرورة مراعاة رأيها ودورها لحماية البيئة أثناء رسم استراتيجيات التنمية المحلية.

4-6 مؤسسات المراقبة والتشاور: نجد مجموعة من المؤسسات والأجهزة لحماية البيئة منها:

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- المعهد الوطني للتكوين حول البيئة؛
- الوكالة الوطنية للنفايات؛
- الوكالة الوطنية لتغيرات المناخية؛
- الوكالة الوطنية للتنمية والإستثمار.

5- تقييم سياسة حماية البيئة في الجزائر:

5-1 الجوانب الإيجابية:

- مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة ووضع ميكانزمات لمكافحة التلوث؛
- تأسيس مكتب للتنسيق بين الهيئات الوطنية والدولية في مجال حماية طبقة الأوزون سنة 1995؛
- تقليص مادة CFC بنسبة 85% سنة 2005؛
- تحديد سياسة منع تجارة الأجهزة المحتوية على مادة CFC؛
- استفادة 32 مؤسسة من 15 مليار دولار من أجل تقليص مادة CFC على مدى 20 سنة؛
- تعزيز مكانة التكوين خاصة أعوان المؤسسات ذات الصلة (الجمارك (2002)؛

5-2 الجوانب السلبية :

- إدراج غير كافي للمسائل البيئية أثناء صياغة الإستراتيجيات العامة للدولة؛
- ضعف التنسيق بين مؤسسات البيئة وباقي القطاعات الأخرى.
- ضعف تسيير النفايات؛
- عدم التزام المؤسسات الإنتاجية والتجارية بتقديم تقارير دورية حول نجاعتها في حماية البيئة؛
- ضعف الغلاف المالي المخصص لحماية البيئة؛
- لا تتميز الجزاءات التي يفرضها القانون 10/03 بطابع قمعي بشأن الجرائم البيئية.

الخاتمة :

أخذت اعتداءات الإنسان على البيئة تتزايد بشكل ملموس نتيجة التقدم التقني الحاصل مما يجعل البيئة غير قادرة على إدراك توازنها، وبظهور الصحو البيئية والتنبه إلى ضرورة حمايتها والرفق بعناصرها، جاءت المؤسسات ووضعت السياسات تجسيدا لهذا الخيار، فأمن الإنسان مرتبط بأمن البيئة، مما يستوجب عليه التصدي لما يرتكب بحقها من جرائم الاستنزاف والتلويث مع الحفاظ على حظوظه في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بشكل مختلف، وهو الأمر الذي حاولنا دراسته في هذه الورقة من خلال بحث وضع البيئة والتنمية في الجزائر وما رافق ذلك من سياسات ومؤسسات جاءت بها التشريعات الخادمة لهذا الهدف.

وبناء على ما تقدم يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز الترسانة القانونية باتجاه التأسيس للجريمة البيئية؛
- الرفع من قيمة المبالغ المالية المخصصة لحماية البيئة؛
- إقرار التعاون الوطني والمغربي والدولي فيما يخص المخاطر البيئية؛
- تعزيز دور الإعلام والتحسيس بالمخاطر البيئية ومظاهر ذلك؛
- إدخال أدوات تسيير متكامل للمناطق الشاطئية بمشاركة الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والصيادين والسكان المجاورين؛
- خلق الظروف الملائمة لتحسين تحصيل الرسوم البيئية وتوزيع عقلائي لعائداتها على أنشطة حماية البيئة؛
- تعزيز نوعية حياة وصحة السكان من خلال تحسين الخدمات العمومية؛
- وضع المخطط الوطني للتنفيذ فيما يخص القضاء السليم على المواد العضوية المستمرة تطبيقا لاتفاقية ستوكهولم؛
- الإسراع في إيجاد بديل عن المصادر الطاقوية الملوثة من خلال تشجيع البحث في الطاقات البديلة؛
- توسيع الغطاء النباتي والحفاظ على التربة والتنوع البيولوجي؛
- العمل على إيجاد محكمة بيئية مختصة بالنظر في الجرائم البيئية.

قائمة المراجع :

- 1- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ج.مصر 2003.
- 2- فرح نادية - السكان والتنمية، مكتبة الأسرة ، ج. مصر 2005.
- 3- رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام، جامعة الشارقة، الإمارات 2001.
- 4- جون ليزلي - The End of the world - نهاية العالم 2006.
- 5- ابراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 1985
- 6- حسين فتح الله -التنمية المستقلة- دراسة مقارنة 2004
- 7- عثمان يعقوب محمد، استدامة التنمية في إفريقيا، جامعة أم درمان، السودان-2005.
- 8- زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة-2003.
- 9- تقرير حول التنمية والبيئة -البنك الدولي -1999.
- 10- سجل الجرائد الرسمية الجزائرية 2009/1999.
- 11- تقارير حول البيئة في الجزائر سنة: 2000، 2003، 2005، 2006.